

Distr.: General  
27 August 2018  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والسبعون  
البنديان ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الحالة في الشرق الأوسط  
قضية فلسطين

## تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

### تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم تلبية لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٧ من قرارها ١٤/٧٢. ويتضمن التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨، رداً ورد من أحد الأطراف المعنية على المذكرة الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملاً بالطلب الوارد في القرار ١٤/٧٢، فضلاً عن ملاحظات الأمين العام بشأن الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني والجهود الدولية المبذولة لتحريك عملية السلام إلى الأمام، بغية تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين.



## أولا - مقدمة

- ١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤/٧٢.
- ٢ - وقد وجهت إلى رئيس مجلس الأمن، في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، الرسالة التالية عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٧ من القرار ١٤/٧٢:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ١٤/٧٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أثناء انعقاد دورتها الثانية والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ‘قضية فلسطين’.

”وقد طلبت الفقرة ٢٧ من القرار إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقارير المطلوبة عملاً بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ولكي أفي بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتناً التفضل بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

”وإنني إذ أذكر بالتزام الأمانة العامة بمراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١٥٠٠ كلمة.“

- ٣ - وحتى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، لم أتلق أي رد على هذا الطلب.
- ٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، طلبت إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الحكومات المعنية لكل من الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، أن تطلعي على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وحتى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، وردت ردود من البعثتين الدائمتين لكوبا واليابان ومن البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين.
- ٥ - وكان نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ التي وردت من بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٤/٧٢، موقفها الرسمي الثابت فيما يتعلق بقضية فلسطين بجميع أبعادها وتناولت جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي. وما زالت المبادئ الواردة في القرار، بما يتماشى مع القانون الدولي والقرارات الأخرى ذات الصلة، تشكل الدعائم الأساسية للتوصل إلى حل، ويؤكد الدعم الذي يحظى به القرار وجود توافق دولي في الآراء في هذا الصدد.

”وفي هذا العام الذي يوافق الاحتفال بمرور خمسين عاماً على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية ومرور سبعين عاماً على اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)

الذي قضى بتقسيم فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب حينها، أيدت الجمعية العامة اتخاذ القرار ١٤/٧٢ بأغلبية ساحقة؛ واتسمت المناقشة بنداوات متكررة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ واتخاذ إجراءات تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير؛ والعمل الدولي المسؤول لإيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقا للقرارات ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وأكدت وفود عديدة أن هذه النزاع ما زال يمثل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، وأن قضية فلسطين لا تزال مفتاح السلام واختبارا حقيقيا لقدرة مجلس الأمن والجمعية العامة على كفالة سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكه.

”وتشكل مطالب الجمعية العامة الواردة في القرار ١٤/٧٢، التي تؤكد على توافق الآراء الدولي وضرورة بذل جهود من أجل السلام، تكرارا لمطالب مجلس الأمن الواردة في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

”إن قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي حظي بالترحيب على الصعيد العالمي، قد حظي أيضا بالترحيب والتأييد من جانب القيادة الفلسطينية، التي ما زالت ثابتة على التزامها بمسار السلام وتحقيق الحرية والحقوق والعدالة على هذا المسار، وتعمل جاهدة باستمرار على التمسك بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويشمل ذلك التزاما مؤكداً بنبذ العنف وبانتهاج الطرق السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية من أجل نيل الحقوق الفلسطينية والتوصل إلى حل عادل، والتعاون مع جميع الجهود الدولية والإقليمية من أجل تحقيق هذه الغاية.

”ومما يؤسف له أننا، على النقيض من الترحيب الذي قوبل به القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والأهمية التي حظي بها على الصعيد العالمي، ما زلنا نشهد رد الفعل الشديد العداء من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاه عمل مجلس الأمن، بل وتجاه أي عمل تقوم به الجمعية العامة في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد القرار ١٤/٧٢. وعلى الرغم من أن القرار قد اعتمد على نحو يتفق ويتسق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة وتوافق الآراء الطويل الأمد بشأن هذه المسألة، فإن الحكومة الإسرائيلية رفضت القرار بشدة، وواصلت بصورة عدوانية تنفيذ سياساتها وتدابيرها غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ازدياد سافر للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرار ١٤/٧٢ والقرارات الأساسية الأخرى، وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية، بما فيها التزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، وفي تناقض تام مع حل الدولتين، الذي يتوقف على الوقف الكامل والفوري لجميع هذه الأنشطة غير القانونية وعكس اتجاهها.

”ومنذ اتخاذ القرار ١٤/٧٢، استمرت أنشطة إسرائيل الاستيطانية واستيلائها على الأراضي دون هوادة، بما فيها: الإعلانات والقرارات المتعلقة ببناء المزيد من المستوطنات، بما في ذلك بناء الجدار؛ والتشريد القسري لآلاف أخرى من الفلسطينيين، بمن فيهم الأسر البدوية، ولا سيما في منطقتي القدس الشرقية المحتلة وغور الأردن، بما في ذلك المنطقة الحساسة المسماة 'E-1'؛ ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وتدمير مئات أخرى من المنازل والممتلكات الفلسطينية لتيسير توسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار غير القانوني. ودفع أعضاء

الحكومة الإسرائيلية أيضاً، إلى جانب أصوات متطرفة أخرى، في اتجاه تنفيذ خطط الضم الإسرائيلية ودعا بعض السياسة الإسرائيليين بشكل صريح إلى ضم الضفة الغربية.

”بيد أنه رغم الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة، تواصل القيادة الفلسطينية الالتزام بالمسار السلمي وقد أكدت مراراً استعدادها للانخراط بحسن نية في جهود السلام القائمة على سيادة القانون وقرارات الأمم المتحدة، كما فعلت طوال عقود عملية السلام في الشرق الأوسط في جميع المراحل. ولا بد من الإشارة مجدداً إلى أنه: على مدى ٣٠ عاماً تقريباً، ظل موقف فلسطين يعكس توافق الآراء العالمي على حل الدولتين. وقد بدأ ذلك بقبول المجلس الوطني الفلسطيني للحل المنصوص عليه في إعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، حيث تم التوصل إلى حل توافقي رئيسي يتمثل في إنشاء الدولة الفلسطينية على مساحة لا تتعدى ٢٢ في المائة من أراضي وطنها التاريخي، من أجل إعمال حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك نيل الحرية والاستقلال وإحلال السلام الدائم. وما زال قبول هذا الحل التوافقي يشكل شاهداً رئيسياً على التزامنا بالسلام، ويمثل هذا الحل، جنباً إلى جنب مع مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، أكثر المساهمات جرأة لحل النزاع وينبغي الاعتراف به على هذا النحو.

”وقد جرى التأكيد مجدداً بوضوح على الالتزام الفلسطيني بحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ مدريد المتمثل في الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، بما في ذلك تأكيد هذا الالتزام على أرفع المستويات من جانب الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد كرر الرئيس عباس في كلمته أمام مجلس الأمن، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، الدعوة إلى عملية سياسية متعددة الأطراف لتحقيق حل الدولتين، استناداً إلى تلك المعايير الراسخة والتوافق الدولي، وأكد من جديد استعداده للتعاون، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر دولي للسلام. وقد ناشدنا مجلس الأمن وأعضاء المجموعة الرباعية للوفاء بالتزاماتهم وبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين المعنيين وجامعة الدول العربية وبدعم حيوي من منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز وجميع الأمم المحبة للسلام.

”وتعزز هذا الالتزام بتعهدات متكررة بإيجاد حل سلمي للنزاع، وفقاً للميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على نحو ما تأكد بطرق شتى منها طلب دولة فلسطين في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة؛ وانضمام فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ وتعاوننا الثنائي والمتعدد الأطراف مع المجتمع الدولي، بما في ذلك في سياق الاتفاقيات الدبلوماسية واتفاقيات التعاون المبرمة مع العديد من الدول التي اعترفت بفلسطين؛ ومن خلال جميع الرسائل والمبادرات الرسمية الصادرة عن فلسطين في الأمم المتحدة؛ وعلى النحو الوارد في الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلانات الصادرة عن جامعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ ٧٧.

”ويشهد على الوفاء بهذا الالتزام أيضاً تعاون القيادة الفلسطينية مع جهود شتى منها الجهود التي يبذلها أعضاء المجموعة الرباعية، فرادى ومجتمعين، على نحو ما يظهر في سلسلة الاجتماعات التي عقدها الرئيس عباس ومسؤولون فلسطينيون آخرون رفيعو المستوى خلال

عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويشمل هذا أيضاً تأييد القمة العربية التي عقدت في الرياض في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إعادة تأكيد مبادرة السلام العربية، رغم عدم قيام إسرائيل بالرد أو إبداء رد فعل مماثل فيما يتعلق بالمبادرة منذ اعتمادها في بادئ الأمر في عام ٢٠٠٢.

”وبالرغم من كل العقبات واستمرار التعامل بسوء نية من جانب إسرائيل، شاركت فلسطين أيضاً على مدى أكثر من عقدين من الزمن في مفاوضات بحسن نية لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى اتفاق سلامٍ عادل وشامل وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني. بل وقد شاركت القيادة الفلسطينية في الجهود المبذولة مع الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس دونالد جيه ترامب في سبيل إحلال السلام، بما في ذلك تأكيد استعدادها للمشاركة في المفاوضات، واستمر ذلك حتى صدور القرار المؤسف للغاية الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالاعتراف ‘بالقدس عاصمة لإسرائيل’ ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى المدينة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والإجماع الدولي الراسخ.

”وقد أكدت فلسطين قبل صدور قرار الولايات المتحدة، وبعد صدوره مباشرة، أن أي قرار أو إجراء من جانب أي شخص أو جهة لن يجد قبولا لدى فلسطين أو المجتمع الدولي، متى كان متعارضاً مع قرارات مجلس الأمن العديدة بشأن القدس، بما في ذلك القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونشير أيضاً إلى تأكيد مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أنه ‘لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات’؛ وكذلك الإقرار الواضح بالمصلحة المشروعة للمجتمع الدولي ككل في مسألة القدس، والحظر الصريح لحيازة الأراضي بالقوة.

”ويتناقض القرار الاستفزازي الذي اتخذته الولايات المتحدة، والذي كان من الواضح أن الغرض منه التحديد المسبق لنتائج المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تناقضاً تاماً مع الجهود الدولية والإقليمية الجارية لتهيئة الظروف المؤدية إلى مفاوضات هادفة من أجل التوصل إلى حل سلمي، وأدى إلى تقويض دور الولايات المتحدة في السعي لتحقيق السلام وكوسيط موثوق ونزيه. ولا تزال القيادة الفلسطينية تصر على أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل لقضية فلسطين دون حل عادل لمسألة القدس، وبدون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

”وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق السلام بدون استعادة أسبقية الاحتكام إلى القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. إذ يجب أن يقوم الحل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة: فالمفاوضات التي تجرى على هذا الأساس، بما في ذلك المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي، هي السبيل إلى تحقيق هذا الحل العادل والسلمي الذي لا يمكن التوصل إليه من خلال الفرض غير المشروع لحقائق على أرض الواقع من جانب واحد. وعلى النحو المبين في خطة الأمين العام من أجل الأمم المتحدة، تتطلب التسوية السلمية للنزاعات منظورا يراعي حقوق الإنسان والعدالة والتنمية، ولا يقتصر على الجانب الأمني وحده، كما تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

” ولم نحاول أبداً فرض حل ولا نفترض أننا قادرون على ذلك كما يفعل كل من السلطة القائمة بالاحتلال والداعمين لها؛ وقد طلبنا ببساطة وشفافية تطبيق القانون لإنهاء النزاع ونيل حقوقنا. وكان ذلك كل ما كنا نطلبه عند كل مرحلة وفي كل مناقشة؛ ليس أكثر مما يحق لنا كشعب بموجب القانون الدولي وليس أكثر مما شرعته قرارات الأمم المتحدة وأكدته الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

” وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى على توافق الآراء الدولي في مجلس الأمن إثر الإعلان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة عن القدس. إذ وقفت الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس، ١٤ دولة عضواً، وقفة الحازم في رفض ذلك القرار والامتناع للقرارات ذات الصلة والوفاء بالتزاماتهم بموجب الميثاق، رغم استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار الذي عُرض على المجلس للتصويت عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واتخذت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، القرار دإط-١٩/١٠، الذي شددت فيه أيضاً على الموقف الدولي الثابت بشأن القدس، وأعدت فيه تأكيد مجموعة قراراتها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

” ومن المؤسف أن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة قد شجع إسرائيل على القيام بأعمال غير مشروعة في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهو يكافئها فعلاً على تعنتها ويدعم إفلاتها من العقاب، وشجع دولا أخرى، بما فيها باراغواي وغواتيمالا، على انتهاك القانون وقرارات الأمم المتحدة، مقوضاً بذلك الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

” وعلى النحو المبين بإيجاز في القرار ١٤/٧٢، تشمل هذه الانتهاكات الإسرائيلية: حملة استيطانية غير قانونية وإجراءات ترمي إلى تيسير الأنشطة الاستيطانية؛ وعنف المستوطنين الإسرائيليين وإرهابهم، إذ بلغ متوسط ما وقع من هجمات منذ بداية عام ٢٠١٨ خمس هجمات في الأسبوع؛ وغارات عسكرية توقع خسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين؛ وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفي وسجن طالت ٥٩٠٠ فلسطيني، بمن فيهم الأطفال والنساء، الذين يتعرضون بانتظام للإيذاء والتعذيب البدني والنفسي، مع كون السجناء الذكور الأشد تضرراً من ذلك؛ والقيود المفروضة على التنقل وسائر الحريات الأساسية، بما فيها العبادة والتعليم والرعاية الصحية والتنمية والماء؛ وفرض حصار مدته ١١ عاماً على غزة يعزل ويعاقب جماعياً مليوني فلسطيني يعيشون هناك؛ وشن اعتداءات عسكرية دورية على المنطقة المحصورة المكتظة بالسكان.

” وتواصل إسرائيل، رغم الدعوات إلى رفع الحصار اللاإنساني وغير المشروع الذي تفرضه على غزة، صب جام غضبها على السكان الذين يعيشون هناك. فمنذ اتخاذ القرار ١٤/٧٢، ولا سيما أثناء ’مسيرة العودة الكبرى‘، التي كانت احتجاجاً واسع النطاق من مدنيين مسالمين على ما تقوم به إسرائيل بطريقة غير مشروعة من احتلال واضطهاد وحرمان للشعب الفلسطيني، والتي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلية القوة الفتاكة والعشوائية بشكل روتيني ضد المدنيين الفلسطينيين، مما تسبب في وقوع وفيات وإصابات عمداً ودون مبرر، بما في ذلك المجزرة التي راح ضحيتها ٦٩ من المدنيين الفلسطينيين في ١٤ أيار/مايو، في انتهاك خطير للقانون الدولي. وبوجه عام، قتلت قوات

الاحتلال ما يزيد عن ١٤٠ فلسطينياً منذ ٣٠ آذار/مارس، كان من بينهم ١٩ طفلاً، وأصاب ١٥٢٠٠ شخص.

”ولا يزال أيضاً تحريض إسرائيل وخطابها المؤجج للمشاعر بشأن القدس والاستنزاف وأعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون اليهود ضد المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة، ولا سيما استهدافهم للحرم القدسي الشريف، يؤجج جذوة الحساسيات ويهدد بإشعال فتيل نزاع ديني خطير. وهذه الانتهاكات ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال بالاشتراك مع قواتها المحتلة والمستوطنين المتطرفين.

”وفي ضوء هذه الخلفية، ينبغي أن يعتبر صمود التزامنا بالمسار السلمي حتى الآن أمراً استثنائياً. فعلى مدى عقود من الزمن، اتخذت أيضاً الحكومة والمؤسسات الوطنية الفلسطينية تدابير للتخفيف من وطأة آثار الاحتلال المدمرة، وتخفيف التوترات، وكفالة الهدوء والأمن، واستعادة الأمل والحفاظ على آفاق السلام في كل قطاع، على النحو المبين في الأولويات المحددة في خطط التنمية الوطنية الفلسطينية المتتالية التي قدمها رئيس الوزراء رامي الحمد الله والحكومات السابقة، وكذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واضطلعت برامج وكالات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمنظمات الأخرى، بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد، كما أدى تقديم المساعدة من الدول المعنية من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين وتضامنها معها دوراً ماثلاً. وعملنا مع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني هو أيضاً عمل هام في هذا الصدد.

”وقد كان هذا الدعم نموذجياً في حالة الأونروا التي تلقت تبرعات سخية من البلدان المانحة منذ إنشائها في عام ١٩٤٩. وعلى مدار العام، وفي ضوء التخفيض الكبير والمفاجئ من قِبل إدارة الولايات المتحدة لتمويل الأونروا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، واصلت فلسطين بذل الجهود لحشد الدعم الكافي والمستمر والأكثر قابلية للتنبؤ به للأونروا لمساعدتها في تنفيذ ولايتها بفعالية. وتبدل هذه الجهود مع إدراك عدم إمكانية الاستغناء عن المعونة الإنسانية والإنمائية التي تقدمها الأونروا؛ ودورها الحاسم في تحقيق الاستقرار في المنطقة؛ والالتزام الوارد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين بضمان التمويل الكافي للوكالة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل. ويشكل تعاوننا في هذا الأمر أيضاً مساهمة كبيرة في السلام العادل الذي نسعى إليه.

”ولقد أكدنا كذلك مراراً الالتزام الدولي بضمان حماية الشعب الفلسطيني، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وللعديد من القرارات ذات الصلة الرامية إلى حماية المدنيين وضمان سلامتهم ورفاههم، لأن هذا الالتزام لم تتخل عنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فحسب، إنما تنتهكه عمداً وبشكل صارخ ومنهجي. وعلاوة على ذلك، ومما لا ريب فيه أنه لا يمكن لتهدئة الوضع القائم وللمساعي المبذولة لضمان حماية المدنيين ورفاههم إلا أن تسهما في جهود السلام.

”ومن ثم، فإنه رغم عدم تناول مجلس الأمن لأزمة الحماية بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن مشروع القرار المقدم من دولة الكويت بصفتها ممثلة المجموعة العربية في مجلس الأمن، فقد واصلنا جهودنا لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في مجال الحماية. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط-١٠/٢٠ في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، باعتباره مساهمة في نزع فتيل التوترات وردع العنف ضد المدنيين والمضحيين قداما في بحث اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين ورفاههم وحمايتهم، بدءا بطلب بأن يقدم الأمين العام تقريرا يتضمن مقترحاته بشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، بما يشمل توصيات بشأن آلية حماية دولية.

”وفي حين تتواصل جهودنا ويتواصل الدعم الدولي، فإن الذي ما زال غائبا هو الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تتسم بأهمية محورية لتحقيق التسوية السلمية. وقد كان إحقاق مجلس الأمن المتواصل في إيجاد حل لهذه المسألة نتيجة مباشرة لكل من تعنت إسرائيل واستخفافها وللشلل الناجم عن استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض. ولم تمارس الضغوط الكافية على الحكومة الإسرائيلية لوقف انتهاكاتهما وتقويضها لحل الدولتين، وستظل آفاق مستقبل يعمه السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وهما ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تشعر أنها محصنة من المساءلة في هذا الصدد.

”ومن ضمن الخطوات المتخذة مؤخرا في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك الجهود المبذولة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، قرار مجلس حقوق الإنسان المتخذ في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ والذي يقضي بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مكلفة بالتحقيق في جميع حالات الوفاة والإصابة منذ ٣٠ آذار/مارس وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي وقعت في سياق الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق في غزة.

”ويجب أن يعزز هذا التحقيق الجهود الجماعية الجديدة المبذولة في الأمم المتحدة أثناء هذه الفترة لرفع الظلم الهائل الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. وعلى نحو ما أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ١٤/٧٢، على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة حيال قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بطريقة عادلة من جميع جوانبها، ويجب أن تتصرف وفقا لذلك. ولدى مجلس الأمن، على وجه الخصوص، السلطة والأدوات القانونية اللازمة لتصحيح هذا الوضع، ويجب أن يتخذ إجراءات للقيام على الفور بواجباته بموجب الميثاق وتنفيذ قراراته الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي.

”ولا بد من إرسال إشارة إلى السلطة القائمة بالاحتلال مفادها أن تحديها لن يكون مقبولا بعد الآن، ولا بد من أن توقف كل الانتهاكات. وهذا أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة تفضي إلى الحوار والمفاوضات ذوي المصداقية اللازمين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وللتوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وإحلال السلام الدائم والأمن والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٤/٧٢.“

## ثانياً - ملاحظات

٦ - تواصلت الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في مناسبتين وتشاوروا على مدار السنة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقد كل من النزوح والاتحاد الأوروبي اجتماعاً وزارياً استثنائياً للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني أكد فيه الأعضاء دعم حل الدولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أكدت جامعة الدول العربية، في اجتماعاتها، دعمها للتوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين.

٧ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، داعيةً في الوقت نفسه جميع الأطراف إلى الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ومشيرة إلى أن البت في مسائل الوضع النهائي لا يزال متروكاً للطرفين. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية بشأن وضع القدس، واتخذت القرار دإط-١٠/١٩ الذي أكدت فيه أن "أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". وافتتحت الولايات المتحدة سفارتها في إسرائيل في القدس في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨. واعترض على هذه الخطوة، التي تلتها إجراءات مماثلة في ١٦ و ٢١ أيار/مايو من باراغواي وغواتيمالا، كل من السلطة الفلسطينية وأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك عدة دول أخرى ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية.

٨ - وأوقفت القيادة الفلسطينية تواصلها مع الولايات المتحدة منذ ذلك الحين، ودعت إلى إنشاء آلية دولية جديدة للإشراف على عملية السلام، مبيّنة أنها ستواصل العمل من أجل الاعتراف بالدولة وعضويتها الكاملة في المنظمات الدولية. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، أدلى رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بكلمة إلى مجلس الأمن ودعا إلى مؤتمر دولي للسلام يُعقد في منتصف عام ٢٠١٨، ويشكل آلية متعددة الأطراف لمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات لحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت دولة فلسطين إلى عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإلى منظمات منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٩ - وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، قدمت أربعة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار أشرت فيها بقلق إلى عدم تنفيذ أحكام معينة. وما زلت ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى حل تفاوضي سلمي للنزاع يقوم على أساس حل الدولتين. وكررت موقف الأمم المتحدة المعروف جيداً وهو أن القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي الرئيسية التي يتعين حلها، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة، ومع مراعاة الشواغل المشروعة لكلا الطرفين، لتحقيق التطلعات الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين.

١٠ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقّعت الفصائل الفلسطينية اتفاقاً يسرت إبرامه مصر، من أجل السماح بعودة الحكومة الفلسطينية إلى غزة، مما قد يفضي إلى تحقيق مصالحها. وسُلّمت معابر غزة اسمياً إلى السلطة الفلسطينية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وسُجّل موظفو القطاع العام الذين عينتهم

السلطة الفلسطينية قبل عام ٢٠٠٧ تحضيراً لإنشاء قوة عمل موحدة. ولكن ظهرت عقبات في محادثات لاحقة، منها عقبات بشأن مسائل متعلقة بتمكين الحكومة الفلسطينية في غزة تمكيناً تاماً، وإدماج موظفي القطاع العام، وتحصيل الإيرادات في غزة. وواجهت العملية أيضاً تحدياً خطيراً في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، عندما تعرضت قافلة رئيس وزراء السلطة الفلسطينية رامي الحمد الله لهجوم بتفجير قنبلة على جانب الطريق في غزة أدى إلى إصابة ستة أشخاص بجروح طفيفة. وقد أدت هذا الهجوم بشدة وأُنيت على رئيس الوزراء الحمد الله لبقائه ملتزماً بعملية السلام. وأُرحب بالمشاركة المستمرة لمصر في هذا الصدد، وأدعو الفصائل الفلسطينية إلى المضي قدماً في تنفيذ اتفاق ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ فيما بين الفلسطينيين والعمل على تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية على أساس الديمقراطية والمبادئ التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء المجموعة الرباعية. وأعيد التأكيد على أن الوحدة الفلسطينية خطوة أساسية لتحقيق الهدف الأكبر وهو قيام دولة فلسطينية وإحلال سلام دائم.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت الحالة على أرض الواقع أكبر قدر من العنف في غزة منذ اندلاع الأعمال القتالية في عام ٢٠١٤. وتدهورت الحالة عقب انطلاق احتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، فقد تظاهر عشرات آلاف الفلسطينيين عند السياج الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة أو بالقرب منه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١٩٤ فلسطينياً، منهم ٢٩ طفلاً، في غزة وبلغت حصيلة القتلى في يوم ١٤ أيار/مايو وحده ٥٩ شخصاً، وتوفي ١٣ فلسطينياً إضافياً متأثرين بجروحهم في ذلك اليوم الذي بلغت فيه الاحتجاجات ذروتها. واعترفت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي علناً بأنّ عدداً من أعضائهما كان من بين الأشخاص الذين قُتلوا في الاحتجاجات وفي حوادث أخرى. ووفقاً لما ذكرته وزارة الصحة العامة في غزة، تعرض أكثر من ٣٧٠٠ فلسطيني لجروح نتيجة استخدام الذخيرة الحية خلال الاحتجاجات، مما أدى إلى وقوع إصابات تغيّر مجرى حياة المصابين. وقتل جندي إسرائيلي واحد بنيران قناصة من غزة، وهي حالة الوفاة الأولى في صفوف الإسرائيليين منذ عام ٢٠١٤، وتعرض خمسة جنود إسرائيليين لجروح بالقرب من السياج الحدودي.

١٢ - ومن بين آلاف المتظاهرين المسلمين، أُفيد بأن مئات حاولوا حرق السياج، وأحرقوا إطارات السيارات، وألقوا الحجارة والقنابل الحارقة على القوات الإسرائيلية أو على مواقعها، وأطلقوا طائرات ورقية وبالونات حارقة، ووضعوا أجهزة متفجرة يدوية الصنع انفجر اثنان منها على الأقل عند السياج الحدودي أو بالقرب منه. وأفادت السلطات الإسرائيلية بأن الطائرات الورقية والبالونات الحارقة أشعلت حرائق كبيرة دمرت آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية وألحقت أضراراً بها. وفي ثلاث مناسبات، هاجم محتجون فلسطينيون معبر كرم أبو سالم وألحقوا أضراراً بالغة بينيته التحتية في الجانب الفلسطيني، مما أعاق إيصال المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

١٣ - وشهدت هذه الفترة أيضاً التصعيد الأخطر في غزة منذ الحرب التي اندلعت في عام ٢٠١٤. ففي يوم ٢٩ أيار/مايو وحده، أُطلق ما يقرب من ٢٠٠ صاروخ وقذيفة هاون من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، وأُفيد أن ذلك كان ردّاً على فقدان الأرواح في غزة. واعترض نظام دفاع القبة الحديدية الإسرائيلي غالبية القذائف، ولكن سقطت قذيفة هاون واحدة في إحدى رياض الأطفال في المجلس الإقليمي لإشكول، من دون وقوع إصابات. وأُفيد بأنّ ثلاثة جنود إسرائيليين واثنين من المدنيين أصيبوا في حوادث أخرى. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بضرب أهداف نسبتها إلى كل من حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي اللتين أعلنتا مسؤوليتهما المشتركة عن الهجمات.

١٤ - وفي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، حدث تصعيد عسكري آخر بين مقاتلين فلسطينيين وقوات الدفاع الإسرائيلية. فقتل مراهقان فلسطينيان في غارة جوية على مدينة غزة وأصيب ٢٥ بجروح بسبب الضربات الإسرائيلية. وجرح ثلاثة إسرائيليون أيضاً من جراء سقوط صاروخ في بيت سكي في بلدة سديروت الإسرائيلية.

١٥ - وأجرى منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط اتصالات مع الجانبين ومع مصر طوال فترة الأزمة. وفي مؤتمر صحفي عُقد في غزة في ١٥ تموز/يوليه، حذر من أن غزة على شفير ما يمكن أن يكون حرباً مدمرة. وأكرر إدانتي القاطعة لجميع الأفعال التي أودت بحياة الكثيرين، وأحث جميع الأطراف على الإسراع في التراجع عن حافة الانزلاق إلى نزاع مدمر آخر.

١٦ - وعقب المظاهرات التي شهدتها غزة، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات استثنائية؛ ونظمت منظمة التعاون الإسلامي مؤتمر قمة استثنائياً في اسطنبول في ١٨ أيار/مايو؛ وعقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية اجتماعاً في القاهرة في ١٧ أيار/مايو. وفي ١٨ أيار/مايو، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار د-١/٢٨ الذي قرر فيه "أن يوفد بصورة عاجلة لجنة تحقيق دولية مستقلة يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل، وذلك في سياق الاعتداءات العسكرية على الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨".

١٧ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وعملاً بالمادتين ١٣ (أ) و ١٤ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، طلبت دولة فلسطين إلى المدعية العامة للمحكمة أن تحقق، وفقاً للاختصاص الزمني للمحكمة، في الجرائم الماضية والجارية والمقبلة الواقعة ضمن اختصاص المحكمة التي ارتكبت في جميع أنحاء أرض دولة فلسطين. وبعد الإحالة، ذكرت المدعية العامة فاتو بنسودة، في بيان مؤرخ ٢٢ أيار/مايو، أن الحالة في فلسطين تخضع، منذ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لدراسة أولية للتأكد مما إذا كانت تستوفي المعايير المطلوبة لفتح تحقيق بشأنها. وأشارت أيضاً إلى أن هذه الدراسة الأولية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً، وأن التحقيق سيمضي في مساره العادي، مسترشداً على نحو صارم بشروط نظام روما الأساسي.

١٨ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة التي استؤنفت بناء على طلب الجزائر (بصفتها رئيس المجموعة العربية) وتركيا (بصفتها رئيس منظمة التعاون الإسلامي)، اعتمدت الجمعية القرار د-١٠/٢٠ المعنون "حماية السكان المدنيين الفلسطينيين" بأغلبية ١٢٠ صوتاً ضد ٨ أصوات وامتناع ٤٥ عضواً عن التصويت. وقد اعتمد القرار عقب محاولة اعتماد قرار مماثل في مجلس الأمن قدمته الكويت في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي القرار د-١٠/٢٠، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يدرس الوضع الراهن وأن يقدم تقريراً خطياً في أقرب وقت ممكن، وفي أجل أقصاه ٦٠ يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، يتضمن، في جملة أمور، مقترحاته بشأن سبل ووسائل كفالة سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وتمتعهم بالحماية والرفاه تحت الاحتلال الإسرائيلي، تشمل، في جملة أمور، توصيات تتعلق بآلية دولية للحماية. وقد قدمت تقريراً المتعلق بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين إلى الجمعية العامة في ١٤ آب/أغسطس (A/ES-10/794).

١٩ - وأكرر التأكيد على أن إسرائيل تتحمل مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية، وعدم استخدام القوة الفتاكة، إلا كملاذ أخير، في مواجهة خطر وشيك بالموت أو بوقوع إصابة خطيرة. ويجب أن تحمي مواطنيها، ولكنها يجب أن تقوم بذلك مع إيلاء الاحترام الواجب للقانون الدولي الإنساني.

٢٠ - ولا تعرّض أفعال حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من الجماعات المسلحة في غزة للخطر حياة الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل تهدد أيضاً الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل ملائم لسكان غزة. وقد يشكل الإطلاق العشوائي للصواريخ على السكان المدنيين انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف هذه الأنشطة؛ فالتصعيد لا يؤدي إلا إلى خسارة مزيد من الأرواح الغالية.

٢١ - ورغم أن مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أهاب بالطرفين "أن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهية للمشاعر"، استمرت هذه الأفعال والتصريحات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحث قادة جميع الأطراف على وقف التحريض، واتخاذ موقف ثابت وقاطع ضد أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكاله.

٢٢ - ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أدلى رئيس دولة فلسطين محمود عباس، خلال خطابه الافتتاحي أمام المجلس الوطني الفلسطيني، بتصريحات تضمنت تلميحات غير مقبولة مفادها أنّ السلوك الاجتماعي لليهود كان السبب في محرقة اليهود. وقوبلت هذه التصريحات بإدانة واسعة النطاق من المجتمع الدولي، واعتذر عنها السيد عباس لاحقاً. وفي أوج الاحتجاجات التي شهدتها غزة، دعا مسؤول رفيع في حركة حماس المتظاهرين إلى "اقتلاع حدود إسرائيل واقتلاع قلوب الإسرائيليين"، وهذه الدعوة هي إحدى دعوات عامة كثيرة وجهها قادة حماس لتحريض المحتجين على العنف، بما في ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، واصلت الصفحات الرسمية لحركة فتح على مواقع التواصل الاجتماعي تمجيد مرتكبي الهجمات الإرهابية الماضية.

٢٣ - وأدلى مسؤولون إسرائيليون بتصريحات استفزازية أيضاً، فقد قال أحد أعضاء الكنيست إن المراهقة الفلسطينية عهد التميمي التي حوكتت وسجنت لأنها صفعت أحد الجنود، كان ينبغي "أن تصاب برصاصة، على الأقل في ركبتيها". ودعا آخرون إلى قتل مدنيي غزة الذين يطلقون الطائرات الورقية الحارقة، وإلى ضم المستوطنات، ورفض إقامة دولة فلسطينية علناً.

٢٤ - واستمر إزهاق الأرواح أيضاً من جراء عمليات الطعن وإطلاق النار التي استهدف بها الفلسطينيون الإسرائيليون، ومن جراء الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. فإلى جانب المظاهرات في غزة، قُتل ٨٧ فلسطينياً في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، أربعة منهم كانوا، أو يزعم أنهم كانوا، من مرتكبي الهجمات في الضفة الغربية وأصيب أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقُتل خمسة مدنيين إسرائيليين وستة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وأصيب بجروح أكثر من ٧٠ إسرائيلياً من المدنيين ومن أفراد قوات الأمن.

٢٥ - ولا يزال القلق يساورني إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات في الأرض الفلسطينية المحتلة بوجه عام. فطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الدفاع الإسرائيلية تنفيذ عمليات تفتيش وتوقيف، وواصلت السلطة الفلسطينية توقيف أشخاص مشتبه فيهم منتمين إلى حركة حماس في الضفة الغربية. وفي نهاية أيار/مايو ٢٠١٨، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز ٤٤٠ فلسطينياً قيد الاعتقال الإداري. وأكرر دعواتي السابقة إلى إنهاء ممارسة الاعتقال الإداري، وتوجيه التهم إلى جميع المحتجزين أو الإفراج عنهم فوراً.

٢٦ - وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان ٤٤٦ فلسطينياً قيد الاحتجاز الإداري، من بينهم ٤ أطفال. وينبغي أن يعامل جميع الأطفال مع إيلاء الاعتبار الواجب لسنهم، ولا ينبغي احتجازهم إلا في الحالات المبررة بموجب القانون الدولي الإنساني أو قواعد حقوق الإنسان الواجبة التطبيق.

٢٧ - ولا يزال انحسار المجال المتاح لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مدعاة للقلق. فقد وقعت حوادث اتخذت السلطة الفلسطينية وحماس في سياقها إجراءات أدت إلى فرض قيود على حرية التعبير، وفي بعض الحالات، أسفرت عن عمليات قبض تعسفية وقمع للاحتجاجات باستخدام العنف. وفرضت إسرائيل قيوداً ومتطلبات جديدة يمكن أن تؤثر على المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ومنها بعض المنظمات التي تدافع عن الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة أو توفر لهم مساعدة إنسانية أو قانونية مباشرة. وقامت السلطات الإسرائيلية أيضاً باحتجاز الفلسطينيين أو بتقييد حركتهم بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير. ودعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لكي "توقف [...] جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". ولكن لم تتخذ أي من هذه التدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بل استمرت الأنشطة الاستيطانية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عرضت السلطات الإسرائيلية خطراً لأكثر من ٦٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في المنطقة جيم في الضفة الغربية أو وافقت عليها وأعلنت عن عطاءات بشأنها.

٢٨ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، قررت إسرائيل المضي في إنشاء نحو ٣٥٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة والموافقة عليها والتماس عطاءات بشأنها، وهو ما يمثل أكبر عدد من الوحدات السكنية التي تُطرح في دفعة واحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويوجد ثلث هذه الوحدات داخل مستوطنات تقع في مناطق متطرفة في عمق الضفة الغربية. وفي ١ آب/أغسطس، أكدت الإدارة المدنية الإسرائيلية عزمها على توسيع الحدود البلدية لمستوطنة أميشاي لتشمل بؤرة آدي آد الاستيطانية. وإذا نُقذ هذا الأمر، فإنه سيؤدي إلى أول تقنين لبؤرة استيطانية بموجب القانون الإسرائيلي منذ عام ٢٠١٤. وفي ١٤ آب/أغسطس، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها ستطرح مناقصة لإنشاء ٦٠٣ وحدات سكنية في مستوطنة رامات شلومو في القدس الشرقية، وهو أول إعلان من نوعه منذ عام ٢٠١٦. وفي المنطقة جيم، طُرحت مناقصة لإنشاء ٥١١ وحدة سكنية إضافية، وتواصلت أعمال التشييد استناداً إلى خطط سبقت الموافقة عليها. وأود أن أعيد التأكيد على موقف الأمم المتحدة الثابت الذي يعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة تقف أمام تحقيق السلام. إذ تضع المستوطنات المزيد العقبات أمام المضي قدماً نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض. وأكرر التأكيد على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، على النحو الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويجب وقفها بشكل فوري وكامل.

٢٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقر الكنيست إدخال تعديل على "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل". ومن شأن هذا التغيير أن يجعل من الأصعب على إسرائيل التنازل لدولة فلسطينية مقبلة عن الأراضي الموجودة حالياً داخل حدود بلدية القدس التي حددتها إسرائيل، وذلك من خلال اشتراط الحصول على الأغلبية العظمى المكونة من ٨٠ صوتاً في الكنيست. ويخفف التعديل أيضاً العبء التي يشترطها الكنيست لإدخال تغييرات على حدود بلدية القدس إلى أغلبية بسيطة. وفي ٧ آذار/مارس، وافق الكنيست كذلك على تعديل "قانون الدخول إلى إسرائيل"، الذي يسمح بإلغاء مركز الإقامة

الدائمة في القدس الشرقية للفلسطينيين المتورطين في الأنشطة الإرهابية أو الخيانة أو التحسس، حسب التعريف الوارد في القانون الإسرائيلي.

٣٠ - واستمرت عمليات هدم الأبنية المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية ٣٢٦ بناءً أو صادرتها، معللة ذلك بغياب تصاريح البناء، التي يصعب جدا الحصول عليها في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وتشرد أكثر من ٣٥٠ شخصا، بمن فيهم ١٨٥ طفلا، وتضررت سبل عيش أكثر من ١٦٠ ٧ شخصا.

٣١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة التحذير من تزايد أخطار الهدم والتشريد التي تتعرض لها عدة جماعات بدوية. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أشارت محكمة العدل العليا الإسرائيلية إلى أنها لم تجد سببا كافيا لمنع هدم قرية الخان الأحمر البدوية. وأمرت الدولة بإيجاد موقع بديل لإعادة التوطين، وهو ما لم يتفق عليه الطرفان. وعملية الهدم معلقة ريثما تنظر المحكمة في القضية. وأكرر التأكيد على أن عمليات الهدم والإخلاء القسري تتنافى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ما لم تكن لها ضرورة عسكرية.

٣٢ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومما يعكس زيادة في عدد الحوادث المسجلة، وُثِّقت ٢٠٣ حوادث عنيفة كان مستوطنون إسرائيليون طرفا فيها أسفرت عن وقوع إصابات بين الفلسطينيين أو أضرار في الممتلكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى مقتل ٣ فلسطينيين وإصابة ٩٢ آخرين، فضلا عن أضرار لحقت بالممتلكات.

٣٣ - وواصل الفلسطينيون المضي قدما في برنامجهم المتعلق ببناء الدولة، وإن اقتصر ذلك على الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية التي لا تشمل المنطقة جيم والقدس الشرقية وغزة. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني طوال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر A/73/84-E/2018/72). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وُضِعَت الصيغة النهائية لخطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وهي تتضمن، لأول مرة، أفقا تخطيطيا مدته ثلاث سنوات. وتتطلب الخطة توفير مبلغ ٥٣٩،٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بيد أنها لم تُمَوَّل إلا بنسبة ٢٣ في المائة حتى الآن.

٣٤ - وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، أقر الكنيست قانونا جديدا يخفض إيرادات التخلص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بما يعادل المبالغ التي تدفعها السلطة، "بصورة مباشرة أو غير مباشرة"، إلى بعض السجناء الفلسطينيين وأسرههم، فضلا عن أسر الفلسطينيين الذين قُتلوا أو أُصيبوا في هجمات أو هجمات مزعومة ضد الإسرائيليين. ووفقا لهذا القانون، ستُجمَد الأموال المحتجزة ولن يكون من الممكن صرفها إلى السلطة الفلسطينية إلا إذا صادق وزير الدفاع الإسرائيلي على أن تلك المدفوعات لم تُصَرَف في سنة معينة. ومن المتوقع أن يترتب على تنفيذ هذا القانون أثر سلبي كبير على استمرارية أوضاع المالية العامة للسلطة الفلسطينية. وفي ١٧ تموز/يوليه، أقر الكنيست تعديلا يُنقل بموجبه الاختصاص القضائي للنظر في بعض الالتماسات المتعلقة بقرارات السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية من محكمة العدل العليا إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس.

٣٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، انعقد في رام الله المجلس الوطني الفلسطيني للمرة الأولى منذ ٢٢ عاما، وأعاد انتخاب عباس رئيسا. وقاطعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحاس هذا الاجتماع.

وأكد المجلس الوطني في بيانه الختامي مجدداً على التزامه بإيجاد حلٍ سلمي يستند إلى المعايير الثابتة وإلى قرارات الأمم المتحدة. وكلف المجلس في بيانه أيضاً اللجنة التنفيذية بـ”تعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإلغائها قرار ضمّ القدس الشرقية ووقفها للاستيطان“، وأيد أيضاً التحرك للانضمام إلى المعاهدات الدولية المختلفة والسعي إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

٣٦ - واستمرت انقطاعات التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة في اليوم في تقويض إمكانية توفير الخدمات الأساسية في غزة، بما فيها النظام الصحي الذي يوشك على الانهيار. وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من الضحايا والإصابات التي وقعت في أعقاب مظاهرات ”مسيرة العودة الكبرى“، إضافة إلى نقص مزمن في الأدوية والقدرات المحدودة للمرافق الصحية، فإن هذا الوضع صعب للغاية على سكان غزة. ولا يحصل أغلبية الفلسطينيين في غزة على المياه إلا لبضع ساعات كل ثلاثة إلى أربعة أيام، وتُضخّ يومياً كميات كبيرة من مياه المجاري في البحر الأبيض المتوسط. وتوفر الأمم المتحدة ما يقرب من ٩٥٠.٠٠٠ لتر من الوقود شهرياً للاستخدامات العاجلة المتعلقة بالبنى التحتية الحيوية للصحة والمياه وإدارة النفايات، مما يشكل شريان حياة مؤقت لسكان غزة.

٣٧ - وقد حاولت الأمم المتحدة بنشاط تعزيز الإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والحالة الإنسانية المتدهورة في غزة. وكانت هذه الحاجة إلى تلك الخدمات أساساً للمناقشات التي عُقدت في اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة في القاهرة وواشنطن العاصمة وبروكسل، في ٨ و ١٣ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي. وعملت اللجنة على وضع سلسلة من الالتزامات ذات الأولوية الرامية إلى تحسين إمدادات الكهرباء والمياه والخدمات الصحية في غزة.

٣٨ - وأشيدُ بقرار مصر فتح معبر رفح لأكثر من ٨٠ يوماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تمديد فتحه خلال شهر رمضان، مما جعل من هذه الفترة أطول مدة يظل فيها المعبر مفتوحاً بدون انقطاع منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وآمل أن يشهد المعبر حركة أكثر انتظاماً في المستقبل.

٣٩ - وفي حين اضطلعت حكومة إسرائيل بدور رئيسي في ضمان الإبقاء على معبر كرم أبو سالم مفتوحاً بشكل شبه مستمر رغم التوترات، فإنها فرضت مجموعة من القيود الصارمة على حركة السلع يومي ٩ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ (فُرضت يومي ١٠ و ١٧ تموز/يوليه)، رداً على إطلاق طائرات ورقية وبالونات حارقة من غزة باتجاه إسرائيل. وفي ٢٤ تموز/يوليه، رفعت وزارة الدفاع الإسرائيلية جزئياً تلك القيود وسمحت بمرور شحنات إضافية من الوقود والأغذية والأدوية عبر المعبر، قبل أن تفرض قيوداً تامة مجدداً في ٢ آب/أغسطس. وقد أُعيد فتح المعبر بالكامل في ١٥ آب/أغسطس. ومع الاعتراف بشواغل إسرائيل الأمنية، فإن الإنهاء الكامل لجميع حالات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أمر حيوي لمواصلة تنمية القطاع. وأكرر أيضاً دعوتي السلطات الفعلية إلى تقديم معلومات كاملة عن الجنديين الإسرائيليين والشخصين المدنيين المحتجزين في غزة وضمّان الإفراج عنهم فوراً، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

٤٠ - واستمرت عملية إعادة الإعمار في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد أُعيد بالفعل بناء ما يقرب من ١٣ ٥٠٠ منزل من أصل ١٧ ٨٠٠ من المنازل المدمرة تماماً أثناء الأعمال القتالية التي وقعت في عام ٢٠١٤. وتواصل آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة الاضطلاع بدور هام في هذا الشأن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ منذ بداية عام ٢٠١٨ في عدد الموافقات الإسرائيلية على إدخال المواد إلى غزة، إلا أنه لم تُسجل زيادة كبيرة في الواردات، كما انخفض عدد الطلبات الجديدة المقدّمة إلى الآلية. ويعود السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى تراجع القدرة الشرائية والمساعدات الدولية المقدّمة لإعادة الإعمار.

٤١ - ولا تزال الحالة المالية الحرجة للأونروا تشكل مصدر قلق بالغ. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، تشارك وزراء خارجية الأردن والسويد ومصر في رئاسة مؤتمر وزاري استثنائي يهدف إلى توفير تمويل كاف ومطرد ويمكن التنبؤ به للأونروا وأعادوا تأكيد دعم ولاية الوكالة والتغلب على العجز غير المسبوق في ميزانيتها والبالغ ٤٤٦ مليون دولار آنذاك. وعلى الرغم من المساهمات الحيوية المقدمة مؤخرا، لا يزال العجز يبلغ ٢١٧ مليون دولار. ولقد حذرث من أن الإخفاق في التصدي للعجز المالي للوكالة لن تترتب عليه آثار خطيرة على الصعيدين الإنساني والإنمائي فحسب، بل ستكون له تداعيات على الاستقرار الإقليمي أيضا. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الأونروا في هذا الصدد.

٤٢ - ويشكل تصاعد العنف مؤخرا في غزة تذكيرا مؤلما بالعواقب المدمرة للصراع الذي طال أمده. واستجابة للطلبات المقدمة من أعضاء مجلس الأمن باتخاذ إجراءات محددة للمساعدة على منع تجدد الصراع، قدم منسقي الخاص استراتيجي من أجل غزة تشمل ما يلي: (أ) دعم عملية المصالحة الفلسطينية الجارية بوساطة مصرية وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة؛ (ب) النهوض بالتدخلات العاجلة لتعزيز شبكات المياه والطاقة والخدمات الصحية في غزة، إضافة إلى وضع خطط كفيلة بخلق فرص العمل؛ (ج) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ المشاريع والإسراع بوتيرته؛ (د) تحسين التنسيق بين كل من الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر. وقد حظي هذا النهج بترحيب السلطة الفلسطينية وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المانحة المشاركة في الأنشطة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٣ - ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء حالة جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بحل سياسي دائم للنزاع، الذي يمر الآن بمرحلة حرجة، وأحث الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين على الانخراط مجددا في العمل والمثابرة على السعي إلى تحقيق حل الدولتين. وما زالت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أفضل آلية لتحقيق هذا الهدف. فتقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦، الذي ما زال ملائما اليوم، يحدد بشكل واضح ما هو مطلوب عمله للنهوض بسلام دائم وعادل.

٤٤ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص، نيكولاي ملادينوف، لعمله الممتاز في سياق ما زال حافلا بالتحديات. وأعرب أيضا عن امتناني البالغ للمفوض العام للأونروا، بيير كراينبول، لما أبداه من التزام راسخ ولما أنجزه موظفوه من عمل متميز في خدمة اللاجئين الفلسطينيين. وأشيد كذلك بجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة.

٤٥ - وسأظل حريصا على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل بينهما، وتكون القدس عاصمة للدولتين، في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووفقا لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والقانون الدولي.